A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

SCT/42/4 REV.
الأصل: بالإسبانية
التاريخ: 4 يونيو 2020

اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية

الدورة الثانية والأربعون
جنيف، من 4 إلى 7 نوفمبر 2019

اقتراح من وفدي إكوادور وبيرو

وثيقة من إعداد الأمانة

في تبليغ بتاريخ 12 يوليو 2019، أحال وفد بيرو إلى المكتب الدولي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) الاقتراح الوارد في مرفق هذه الوثيقة.

وخلال الدورة الثانية والأربعين للجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية (لجنة العلامات)، المعقودة في جنيف في الفترة من 4 إلى 7 نوفمبر 2019، التمس وفد إكوادور الانضمام إلى قائمة مقدمي الاقتراح.

[يلي ذلك المرفق]

اقتراح من وفدي إكوادور وبيرو لإجراء دراسة استقصائية بشأن حماية علامات البلدان في الدول الأعضاء

معلومات أساسية

1. على الرغم من نزوع عدد متزايد من الدول، في السنوات الأخيرة، إلى استخدام علامات البلدان لأغراض الترويج لهويتها وصورتها على الصعيدين الداخلي والخارجي، فإنه لا يوجد بعد أي تعريف متفق عليه دوليا لمصطلح "علامة البلد" ولا أي إطار قانوني دولي لتنظيمه وحمايته.

2. وذلك ما أدى بالدول المذكورة إلى السعي إلى حماية علاماتها من خلال الوسائل المتاحة ضمن أطرها القانونية الوطنية والدولية. فبعضها لجأ، مثلا، إلى نظام العلامات التجارية التقليدي، واعتبر بالتالي علامات البلدان علامات تجارية واختار تسجيلها في أصناف مختلفة من التصنيف الدولي للسلع والخدمات المنشأ بموجب اتفاق نيس، في حين استخدم البعض الآخر النظام المنصوص عليه في المادة 6ثالثا من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، وساوى بذلك بين علامات البلدان وشعار دولة أو علامة رسمية للرقابة والضمان، وفعّل إجراءات التبليغ والإخطار المحدّدة في تلك المادة.

3. ويترتب على انعدام التعريف المذكور آثار جسيمة، لا سيما ما يخص حماية وإنفاذ الحقوق الاستئثارية المرتبطة بعلامة البلد.

4. ودفع الغموض المحيط بالطريقة المناسبة لحماية هذا النوع من العلامات إلى استخدام آليات توفر حماية محدودة النطاق لعلامات البلدان بتكلفة كبيرة بالنسبة للدول التي اعتمدتها.

5. ويستوجب ذلك الوضع إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان يتعيّن وضع لوائح وإجراءات خاصة توفر حماية بطريقة أكثر فعالية وكفاءة مقارنة بالحماية التي توفرها الآليات القانونية المتاحة حاليا.

الاقتراح

من المقترح أن تُجري أمانة اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية دراسة استقصائية على مستوى الدول الأعضاء لتحديد الطريقة التي ينتهجها كل منها في التعامل مع علامات البلدان وفي تطويرها وحمايتها داخل ولايته القضائية وخارجها.

[نهاية المرفق والوثيقة]